واقع الأمن الغذائي في الجزائر

الدكتور: عدالة العجال
adj_adala@yahoo.fr
جامعة مستغانم- الجزائر
الأستاذ: شرارة وليد
walid2782@yahoo.fr
جامعة تلمسان- الجزائر

الملخص:
أصبح الأمن الغذائي من القضايا الإستراتيجية التي تؤرق الدول، خاصة السائرة منها في طريق النمو و هذا لمواجهتها تحديات مناخية، بشرية، مالية، تكنولوجية و علمية. و لتحقيق الأمن الغذائي، و بلوغ الاكتفاء الذاتي الغذائي في بعض المنتجات، تبنت الجزائر بمفردها، و بالتعاون مع منظمة الأغذية و الزراعة ، مجموعة من السياسات و البرامج الزراعية.
و عليه، فالهدف من هذه الورقة البحثية هو، الوقوف على وضعية الأمن الغذائي في الجزائر عقب الإصلاحات الزراعية و الفلاحية. حيث، تضمن المحور الأول مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالأمن الغذائي و مختلف مؤشراته، أما المحور الثاني فتم تخصيصه لتطور الأمن الغذائي في الجزائر و هذا من خلال عرض أهم المؤشرات التي ترسم صورة واضحة عنه.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، الاكتفاء الذاتي، المنتجات الزراعية، الجزائر.

Résumé

La sécurité alimentaire est devenue l'une des affaires stratégiques qui occupe les pays, notamment ceux en voie de développement, car elle est envisagée par plusieurs défis, climatiques, humaines, financières, technologiques, et scientifiques. Or, pour assurer la sécurité alimentaire, et plus d'atteindre l'autosuffisance alimentaire dans certains produits, l'Algérie a adopté tout seule, ou en collaboration avec la FAO, un ensemble de politiques et programmes agricoles.

En effet, l'objectif de notre recherche est de montrer la réalité de la sécurité alimentaire, notamment après les réformes mises en œuvre dans le domaine agricole. Alors le premier axe est consacré pour mettre en évidence les différents concepts de base liés à la sécurité alimentaire et les divers indicateurs pour le mesurer, tandis que le seconde axe a pour objet, de présenter, le développement de la sécurité alimentaire en Algérie, et ce à travers les indicateurs les plus importants, qui permettent d'en donner une image claire.

مقدمة:

تعيش الدول النامية العديد من المشاكل ، على غرار الأمن الغذائي الذي يعتبر من بين مسألة متشعبة كونها تواجه من جهة تحديات على المستوى الداخلي كالنمو الديموغرافي ، تغيرات المناخ، شح الموارد المائية لدى البعض... و من جهة أخرى تحديات على المستوى الخارجي كالارتفاع المستمر للأسعار العالمية للمواد الغذائية. إذا كان الأمن الغذائي، هو قضية ذات بعد اقتصادي بالدرجة الأولى ، فإنه لا يقل أهمية بالنسبة للأبعاد الأخرى كالبعد السياسي، و الإستراتيجي، مثلا، حيث تعتبر الدولة هي المسؤول

الأول عن توفير الغذاء للمجتمع و يكون هذا من خلال تبني إستراتيجيات للنهوض بالقطاع الزراعي و اللجوء إلى الأسواق العالمية للأغذية في حالة عدم القدرة على تأمين الغذاء.
و الجزائر كغيرها من الدول النامية، قامت بمجموعة من الإصلاحات الزراعية و الريفية، على رأسها المخطط الوطني للتنمية الزراعية، و كذا سياسة إعادة التجديد الزراعي و الريفي و هذا لتأمين قدر كبير من الأغذية عن طريق الإنتاج المحلي، و تخفيض نسبة التبعية إلى الدول المتطورة.
و عليه موضوع ورقتنا البحثية ليس الوقوف على هذه المخططات و السياسات الإصلاحية ، و إنما تشخيص واقع الأمن الغذائي الناتج عنها، على مستوى الدولة، الأسر و الأفراد من خلال دراسة بعض المؤشرات خاصة في ظل النمو الاقتصادي و زيادة حجم الدخل الذي سجلته البلاد في السنوات القليلة الماضية، أو بمعنى آخر فإن بحثنا يهدف إلى الإجابة على السؤال التالي: :**" ما هو واقع الأمن الغذائي في الجزائر في السنوات القليلة الماضية؟"**
و للإجابة على هذه السؤال تم تقسيم العمل إلى محورين أساسين و هما:
المحور الأول:مفاهيم عامة حول الأمن الغذائي.
المحور الثاني: واقع الأمن الغذائي في الجزائر.

المحور الأول : مفاهيم عامة حول الأمن الزراعي
للإحاطة بالموضوع لابد في البداية التطرق للمفاهيم التي لها علاقة بالموضوع .
1- **الإكتفاء الذاتي**: يمكن تعريفه على أنه "*كفاءة بلد ما في مدى مساعدته و بشكل* ***مستقل*** *لتوفير الاحتياجات الغذائية لسكانه. بحيث يمكن تقدير هذه الكفاءة من خلال تحديد مؤشر الاكتفاء الذاتي الغذائي، و الذي يمكن أن يأخذ بعين الأعتبار سواءً عينة من المحاصيل المستهلكة من طرف الأسر، أو كل الأغذية الظاهرة في كشف الوفورات الغذائية، بما فيها تلك الموجهة إلى السوق الخارجية* "[1] و عليه فإن الاكتفاء الذاتي الغذائي هو مفهوم **كمي** يمكن قياسه عن طريق المعدل التالي:

$$\text{الإكتفاء الذاتي الغذائي} = \frac{\text{الانتاج الغذائي}}{\text{الوفرة الغذائية}} \times 100 \quad (^2)$$

2- **إنعدام الأمن الغذائي**:
حسب كوراد COURADE فإن إنعدام الأمن الغذائي "هو احتمال كبير من أجل مجموعة من السكان عدم تمكنها من الدخول بشكل مستقر عبر الزمن إلى مستوى الاستهلاك الملائم لنشاطاتها الاعتيادية و لأذواقها ، لأسباب تكون معظمها مستقلة عن إرادتها، نتيجة عدم التأكد من توافق التموينات و/أو من وسائل (القدرة الشرائية مثلا) إقتناء حصة غذائية كافية و مقبولة للاستجابة للمتطلبات البيولوجية (إلى حد يمكن تحديدها بدقة) و للأنماط الغذائية. "[3]
من خلال هذا التعريف، يمكننا استنتاج ما يلي:
-إن ظهور إنعدام الأمن الغذائي في قطر من الأقطار يعزى إلى: إما عدم توفر الغذاء لمجموعة من المستهلكين ، انقطاعه و لو لفترة وجيزة عن المستهلكين ،أو عدم تلبية الحصص الغذائية للحاجات البيولوجية أو الأنماط الغذائية لهؤلاء السكان.
- إنعدام الأمن الغذائي قد يفرض على بعض السكان و ليس بإرادتهم.
- إنعدام الأمن الغذائي يرجع في معظم الأحيان إلى حالات عدم التأكد و التي قد يكون سببها تجاري أو مالي بحث .

[1] MINPAT/SIDA, Les populations à haut risque alimentaire, juin-juillet, p .3.
[2] F. ABDOUCHE, Les Céréales et la sécurité alimentaire en Algérie, les éditions el Hikma, Alger, 2000, p19
[3] G. Courade , Le risque de l'insécurité alimentaire : de l'imprudence écologique au démantèlement de l'Etat providence, Module 1-2-4 : agriculture, CIDEP, 1994-1995, p. 576.

كما يمكن تلخيص أسباب إنعدام الأمن الغذائي في سببين رئيسيين و هما : انخفاض الانتاج المحلي بسبب التغيرات المناخية، و الارتفاع المفاجئ للأسعار الدولية لاستيرادات الغذائية و/أو انخفاض الصادرات الموجهة لتمويل فاتورة الأغذية.[4]

3-**الأمن الغذائي**: ليس هناك تعريف موحد بالنسبة للأمن الغذائي فقد عرفته منظمة الزراعة و الأغذية على أنه " *ضمان التموين بالغذاء الكافي لكل الأفراد في كل وقت*"[5]. انطلاقا من هذا التعريف فإنه يتم تحقيق الأمن الغذائي من خلال تموين الأفراد بالغذاء الكافي للعيش وهذا يكون إما بالانتاج المحلي، أو عن طريق إتمام إحتياجات الاستهلاك لجوءًا إلى السوق الدولية.

إن تموين الغذاء للأفراد، ليس سببه الوحيد و الأساسي هو ارتفاع الانتاج الغذائي و لكنه يرتبط بارتفاع القدرة الشرائية للمجموعات. فقد يمكن أن يتغير مستوى الأمن الغذائي ما بين مناطق مختلفة داخل نفس البلد.[6]

و عليه فإن مستوى الأمن الغذائي قد يتغير باختلاف مستوى التحليل ، على سبيل المثال، قد يكون هناك أمن غذائي على مستوى الدولة ، و قد لا يتحقق على مستوى منطقة أو مجموعة أفراد منتمين إلى هذه الدولة .

من جهته ، قدم مينفييه MINVIELLE هو الآخر تعريفا للأمن الغذائي على أنه:" *القدرة على امتلاك باستمرار، غذاء كافي للتمتع بأحسن صحة و العيش في حياة فعالة* "[7] فلقد أضاف الباحث من خلال هذا التعريف عنصرا مهما ألا و هو نوعية الغذاء ، حيث لا يرتبط الأمن الغذائي فقط بتوفير الغذاء مهما كان نوعه ، و إنما يجب أن يجعل الغذاءُ الفردَ بعيدًا عن الأمراض بعيدا عن الخمول.

و من التعاريف الأخرى التي يمكن إيرادها في هذا الصدد ذلك الذي قدمته منظمة اليونيسف:" *الأمن الغذائي هو القدرة المادية و المالية للأسر على ضمان توفير غذاء واحد كافي لكل أفرادها و يسمح لهم بالحصول على الطاقة القصوى (البدنية ، الفكرية، لإعادة الانتاج و الانتاج)* "[8]. حيث لا يختلف هذا عن التعاريف السابقة إلا أنه يركز على توضيح مفهوم الأمن الغذائي على مستوى الأسرة.

و عليه الأمن الغذائي مفهوم يتعلق بالبلد ، الأسرة ، و الأفراد باعتبارهم اللبنة الأساسية للمجتمعات، و لم يبقى المفهوم عند هذه الحدود، و إنما توسع أكثر ليشمل مفهوم الأمن الغذائي العالمي، و الذي غايته مستقبلا:" *هي ضمان للكل و في كل وقت، الدخول المادي و الإقتصادي إلى الأغذية الأساسية الضرورية* "[9] إذا مفهوم الامن الغذائي هو في تطور مستمر حسب تطور المتغيرات فبعدما كان يُنظر إليه على مستوى الدولة أصبح حاليا مفهوم عالمي خاصة مع تطور ظاهرة العولمة و نشأة المنظمات الدولية التي تهتم بهذا الشأن.

ومن أجل توحيد الرؤية العالمية، تجاه الأمن الغذائي، فقد تقدمت منظمة الأغذية والزراعية العالمية، بتعريف له، على الشكل الآتي" :الأمن الغذائي، هو توفر، الإمكانية الفيزيائية، والاقتصادية - الاجتماعية، للبشر كافة، للحصول على الغذاء الكافي، والصحي، الذي يؤمن العناصر الغذائية الضرورية، للقيام بفعاليات الحياة الصحية"[10]

يستخلص من هذا التعريف،أن الأمن الغذائي يشمل العناصل التالية:

-توافر الغذاء، كما و جودة.

-توافر القدرة على الحصول على الغذاء، كما و جودة.

-توافر شروط التغذية الصحية.

---

[4] F. ABDOUCHE, Idem, p17

[5] G. Courade , Pèlerinage aux sources : concepts et analyse de la question agro-alimentaire dans le système des Nations Unies, Module 1-2-4 : agriculture, CIDEP, 1994-1995, p. 45.

[6] Idem, p49.

[7] J.P MINVIELLE Maîtrise de la sécurité alimentaire : le défi de la complexité, ORSTOM, Paris, Actualité n° 44, 1994, p 16-17

[8] UNICEF, Analyse de la situation des femmes et des enfants, 1993, p 144-145

[9] G. Courade Op. Cit, p 49

[10] "مسح للمفاهيم والمقاربات " (تقرير المدير العام، منظمة الأغذية والزراعة - الفاو، لجنة الأمن الغذائي العالمي، الدورة الثامنة، روما، إيطاليا، 2003 ، ص 13-20).

II- مؤشرات قياس مستوى الأمن الغذائي:

ثمة مؤشرات كثيرة لقياس مستوى الأمن الغذائي تشمل عوامل متنوعة تؤثر فيه، نذكر منها ما يأتي[11]:

أ -**مستوى المتاح من الغذاء** .يتعلق، هذا المستوى، أساسا، بتطور الزراعة، بشقيها؛ النباتي، والحيواني، وبالميزان السلعي للمنتجات الغذائية (الفرق بين التصدير، والاستيراد)، وبمدى حفظه من التلف (نظام التخزين).

ب - **مدى تطور نظام التسويق** .يكشف هذا المؤشر، عن القدرة على تأمين احتياطات كافية، من المواد الغذائية المختلفة، وإمداد السوق بها، على نحو منتظم، بالكميات، والنوعيات المناسبة، وفي المكان والزمان المناسبين.

ت - **مستوى إنتاج الغذاء**، فبالعلاقة مع تزايد السكان .يكشف هذا المؤشر، عن مدى استقرار الأمن الغذائي، وديمومته.

ث - **الاحتياجات الغذائية اليومية** .يكشف هذا المؤشر، عن كمية الطاقة، التي يحصل عليها الفرد يوميا، ونسبة مساهمة المصادر النباتية، والحيوانية فيها. وتعرف الاحتياجات الغذائية اليومية، بأنها" كمية الطاقة اليومية الضرورية، لكل فئة من الأفراد، لعيش حياتها الطبيعية، وهي بحالة صحية جيدة " [12] . وتختلف، كمية الطاقة اليومية الضرورية لكل فرد، بحسب العمر، والجنس، والوزن، والنشاط الفيزيائي، الذي يزاوله .تستخدم في هذا المجال، المؤشرات المعيارية، المكيفة بحسب هامش الفروق الفردية، بين السكان . ويتم حساب المؤشرات المعيارية، كمتوسطات لمعاينات كثيرة، للطاقة، التي يحصل عليها الفرد، وتبقيه في حالة صحية جيدة، بإضافة حد الانحراف المعياري إليه، وطرحه منه.

ج -توزيع الدخل الوطن .يكشف هذا المؤشر، عن حصة الفئات الاجتماعية المنتجة له فيه، أي حصة أصحاب الأجور، وأصحاب الأرباح، وأصحاب الريوع، وأصحاب الفوائد، ولهذا فهو يحدد القوة الشرائية المتاحة، لكل فئة اجتماعية.

ح -**نصيب الفرد من الدخل الوطني** (الدخل الاسمي).يكشف هذه المؤشر عن القوة الشرائية الاسمية، المتاحة لكل فرد .ونظراً لأنه، يأخذ قيمة متوسطة، فهو لا يراعي الفروق، بين مختلف الفئات الاجتماعية، من حيث حصتها في الدخل الوطني، فتبدو القوة الشرائية للعمال والفلاحين، وغيرهم، من الفئات الاجتماعية الكادحة،تساوي القوة الشرائية للأغنياء،على اختلاف فئاتهم، وهذا غير صحيح.

خ -**مؤشر ميزانية الأسرة** .يكشف هذا المؤشر عن توزيع دخل الأسرة لتلبية احتياجاتها المختلفة، ومنها بالطبع الاحتياجات الغذائية.

د -مستوى الأسعار العام، ومستوى أسعار المواد الغذائية .يحدد هذا المؤشر، مستوى الطلب بصورة عامة، ومستوى الطلب، على المنتجات الغذائية بصورة خاصة.

ذ -القدرة الشرائية، أو الدخل الحقيقي .يعبر هذا المؤشر، عن كمية السلع، والخدمات، التي يمكن الحصول عليها، بالدخل الاسمي. سوف نتعرض لمختلف هذه المؤشرات في المحور التالي.

المحور الثاني: واقع الامن الغذائي في الجزائر.

من خلال هذا المحور، سنحاول توضيح أهم النتائج المتوصل إليها و التي يمكن أن ترسم صورة على واقع الأمن الغذائي في الجزائر و هذا بالاعتماد على معطيات: الميزان السلعي الغذائي للجزائر ، و الناتج الداخلي الخام، بالاضافة إلى استهلاك الأسر من الأغذية.

1° تطور وضعية الأمن الغذائي في الجزائر، نتيجة إستمرارية وفرة الأغذية و ارتفاع المتاح للاستهلاك منها خلال الفترة 2006 - 2011 إلا البعض منها كالأسماك ، و السبب الرئيسي و البديهي لهذا التطور هو نمو عدد السكان بمعدل 9.66% خلال هذه الفترة.

---

[11] مندر خدام، الأمن الغذائي السوري، الهيئة العمة السورية للكتاب، دمشق، 2010 ، ص 21-22

[12] سميرة الزغبي، أوضاع الأمن الغذائي في سورية،(المركز الوطني للسياسات الزراعية، ورقة عمل رقم 2006،17)

إن الميزان السلعي الغذائي لبلد ما، يتكون من الإنتاج ، التبادلات الدولية (استيراد، تصدير) و كذا المتاح من الأغذية ، و هذا الأخير هو محور دراستنا في هذه النقطة بغية إعطاء صورة عن واقع الأمن الغذائي في الجزائر. حيث يمكن دراسة المتاح من خلال التطرق لتطوره بالنسبة لأهم الأغذية.

من البيان رقم 01 و خلال الفترة الممتدة بين 2006-2011 نلاحظ أن المتاح من القمح عرف ارتفاعا ملحوظا قُدر ب 24.66% باعتباره الغذاء الأول في الميزان السلعي الغذائي، و هذا راجع إلى أنه المصدر الأساسي للغذاء لدى الفرد الجزائري . أما بالنسبة للحبوب الثانوية[13] و باعتبارها تشكل أهم مصدر لأغذية المواشي، فلقد شهد المتاح منها تطورا ملحوظا على العموم خلال الفترة ، مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 28% ، كما هو الحال بالنسبة لمادة الأرز، إلا أن المتاح من هذه الأخيرة عرف تذبذبا من سنة إلى أخرى خلال نفس الفترة .

البيان رقم01: تطور المتاح من الحبوب خلال الفترة 2006-2011 (الف طن)

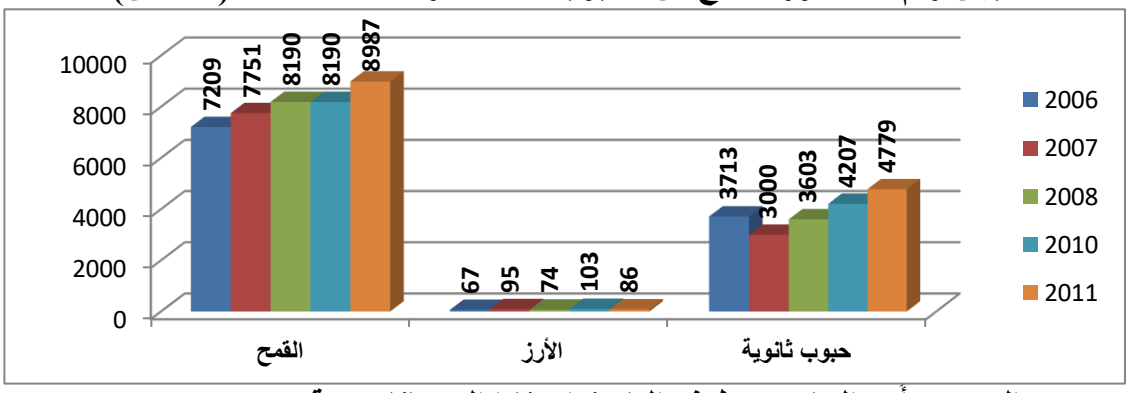

المصدر: أعد البيان من طرف الباحث استنادا إلى بيانات موقع FAOSTAT

يوضح البيان رقم 02 تطور كميات المتاح من الخضروات ما بين 2006 و 2011 ، فبالنسبة للخضر الطازجة تعتبر البطاطا رابع مادة من حيث ترتيب كميات المواد المتاحة في الميزان الغذائي ،فلقد تضاعف المتاح منها بمقدار 1.73 خلال هذه الفترة ، كما هو الحال بالنسبة للمتاح من البصل إذ سجل ارتفاعا قدره 62.5 % ، أما المتاح من الطماطم فقد شهد انخفاضا ثم ارتفاعا تدريجيا ،إلا أن الزيادة بين 2006-2011 كانت بنسبة ضئيلة جدا و قُدرت بـ 0.32 % ، أما بالنسبة للخضر الطازجة الأخرى فقد عرف المتاح منها ارتفاعا محسوسا خلال ذات الفترة بنسبة 50.81 %.

أما الخضر الجافة فتضاعف المتاح منها خلال نفس الفترة بنسب تتراوح بين 15% و 76 % .

البيان رقم02: تطور المتاح من الخضر خلال الفترة 2006-2011 (الف طن)

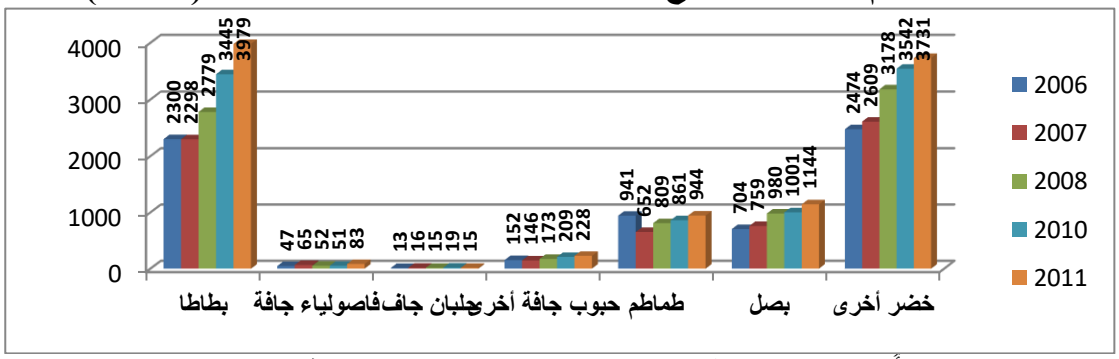

المصدر: أعد البيان من طرف الباحث استنادا إلى بيانات موقع FAOSTAT

في الفترة الممتدة من 2006 و إلى 2011، شهدت معظم أنواع الفاكهة ارتفاعا في المتاح بأكثر من 40% تأتي في المرتبة الأولى الحمضيات بمقدار 65.12 % ، يليها التمر بـ 47.11% ، يتبعها التفاح بـ 45.90% و الفواكه الأخرى[14] بـ 44.94%.

---

[13] و هي تشمل الذرة ، الشعير...

[14] عدا فاكهتي :الأناناس و الموز.

إلا أن المتاح من العنب قد شهد ارتفاع إلى غاية 2010 قدر ب 39.57% ثم انخفض مجددا و عامة فقد سجلت هذه الفاكهة في الفترة 2006 و 2011 ارتفاعا قدره 1.41 %. (بيان رقم03)

البيان رقم03: تطور المتاح من الفواكه خلال الفترة 2006-2011 (الف طن)

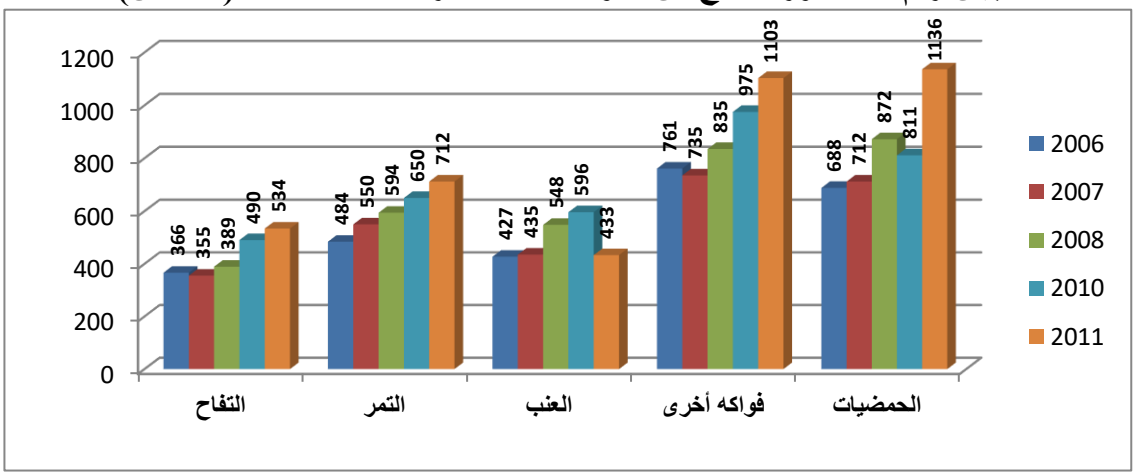

المصدر: أُعد البيان من طرف الباحث استنادا إلى بيانات موقع FAOSTAT

شهدت معظم المحاصيل الصناعية تذبذبا في الكميات المتاحة خلال الفترة 2006 و 2011 و هذا راجع إلى أن أغلب هذه المواد يتم استيرادها من الخارج و لا يتم التحكم في توفرها أو في أسعارها.

- حيث يُعد السكر اهم منتوج في هذه المجموعة، فقد قفز المتاح منه من 1.09 مليون طن سنة 2006 إلى 1.348 مليون طن سنة 2010 مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 23.66%، ثم عرف انخفاضا محسوسا سنة 2011.

أما الاتجاه العام للمتاح بالنسبة للمواد الأخرى الموضحة في البيان رقم04 فقد سجل ارتفاعا قُدر بـ 69.57%، 13.89%، 21.74% على التوالي، لكل من النباتات الزيتية ،الزيوت النباتية و المنبهات(قهوة شاي).

البيان رقم04: تطور المتاح من بعض المحاصيل الزراعية خلال الفترة 2006-2011 (الف طن)

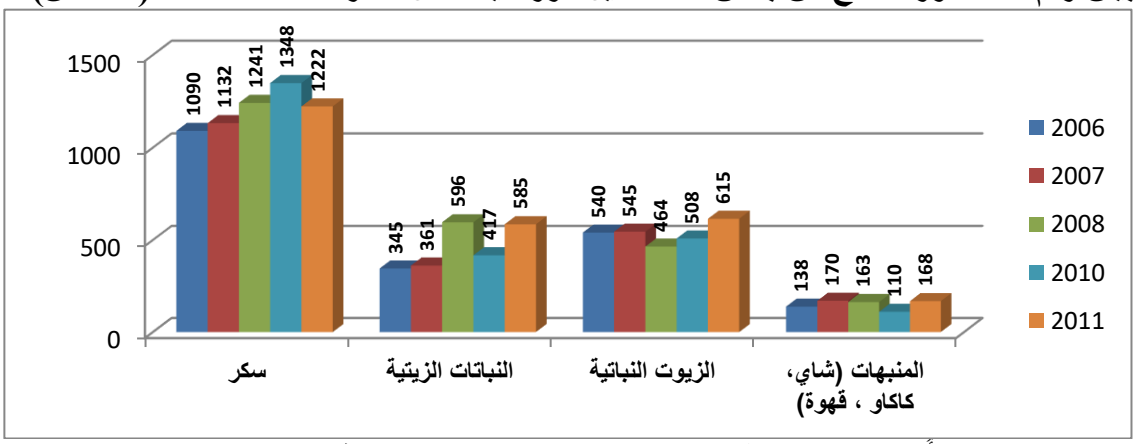

المصدر: أعد البيان من طرف الباحث استنادا إلى بيانات موقع FAOSTAT

يمثل البيان 05 تطور المتاح لأهم المنتجات الحيوانية و الأسماك التي تعتبر من أهم مصادر البروتينات الحيوانية. إذ يعتبر الحليب ثاني مادة من حيث الكمية المتاحة في الميزان الغذائي الجزائري (Balence alimentaire) و هذا بعد القمح ، لكونه غذاء كامل بالنسبة للفرد و كونه يستهلك لدى معظم الفئات العمرية (الرضع إلى الشيوخ) ، حيث عرف المتاح منه ارتفاعا من سنة إلى أخرى بين 2006 و 2011 و بشكل عام فقد تضاعف بمقدار 1.41، خلال هذه الفترة .

البيان رقم05: تطور المتاح من المنتجات الحيوانية خلال الفترة 2006-2011 (الف طن)

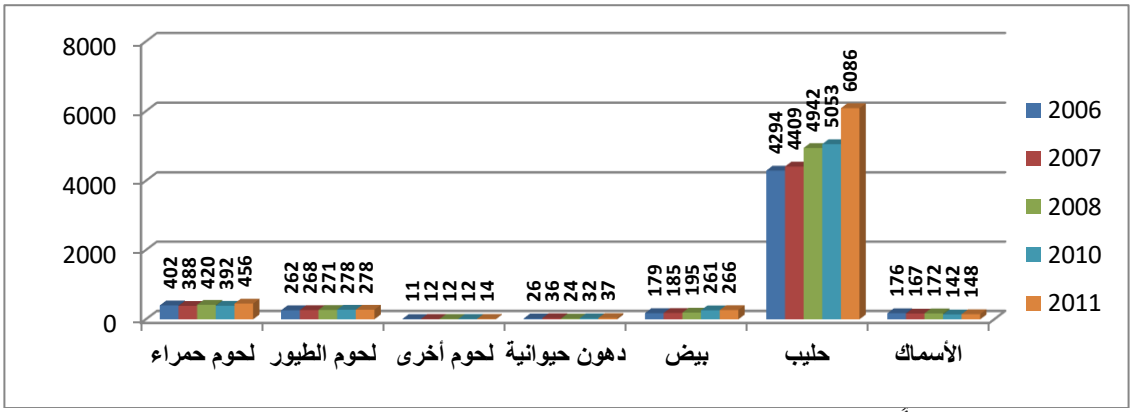

المصدر: أعد البيان من طرف الباحث استنادا إلى بيانات موقع FAOSTAT

كما شهدت المواد التالية: لحوم الطيور، لحوم أخرى، البيض ، هي الأخرى ارتفاعا مستمرا خلال الفترة مسجلة بذلك زيادة في الكمية المتاحة قدرها على التوالي: 6.11 % ، 27.27% ، 48.60 % .
أما فيما يخص اللحوم الحمراء و الأسماك فقد عرفت تذبذبا من سنة إلى أخرى فقد سجلت اللحوم الحمراء ارتفاع في الاتجاه العام للمتاح قُدر بـ 13.43 %، و شهدت الاسماك إنخفاضا في المتاح قُدر بتقريبا 16% خلال ذات الفترة .
بالرغم من هذا التطور يبقى هذا المؤشر لا يعكس صورة دقيقة عن وضعية الأمن الغذائي في الجزائر ، لأنه لا يُظهر الطلب الفعلي و الاستهلاك الفعلي للمواد الغذائية في الجزائر.

2° عدم وجود إكتفاء غذائي ذاتي حيث قُدرت النسبة العامة لتغطية المتاح بالانتاج المحلي في سنة 2011 بـ 57.39% ، كما أن معدل سد الحاجيات الغذائية هو بنسب متفاوتة، فمن الأغذية من تم فيه تحقيق إكتفاء ذاتي، ومنها من تم تغطية المتاح بنسب معتبرة من الإنتاج، و منها من تم سده كليةً بالإستيراد.

إن الإكتفاء الذاتي بالنسبة للحبوب في الجزائر يبدو منخفض جدا (بيان رقم06). فبالنسبة للقمح و بالرغم من أنه يحتل المرتبة الأولى من حيث المتاح في الميزان الغذائي للجزائر، فإن الانتاج منه لم يغط إلا 28.43% ، مثله مثل الحبوب الثانوية التي لم يغطي الانتاج منها إلا 24.54% من المتاح ، بحيث عرف إنتاج كل من القمح و الحبوب الثانوية تذبذبا بين 2006-2011 و يرجع هذا خاصة إلى أن هذا النوع من الزراعة يعتمد بشكل كبير على سقوط الأمطار و كما هو معلوم فإن معدل التساقط هو في تغير من سنة إلى أخرى في السنوات الأخيرة و هو ما أثر على حجم الإنتاج. أما فيما يخص الأرز فإن الجزائر تعتمد كليا أي بنسبة 100 % على الاستيراد .

البيان رقم06: نسبة الإنتاج والإستيراد إلى المتاح للحبوب لسنة 2011 (%)

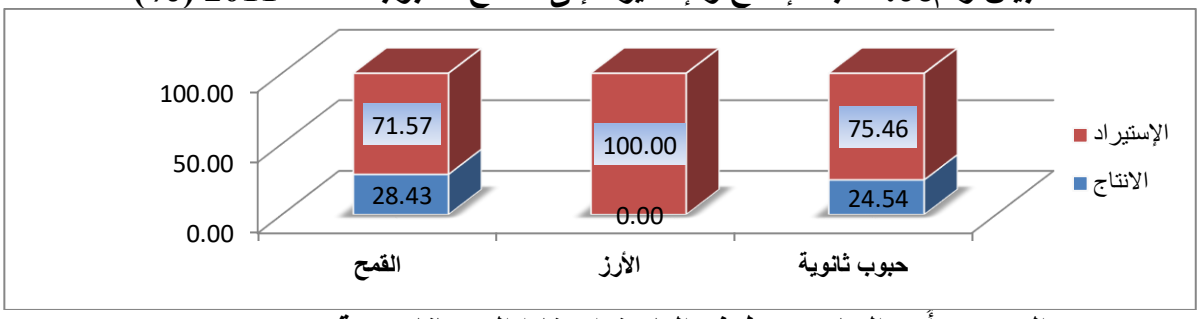

المصدر: أعد البيان من طرف الباحث استنادا إلى بيانات موقع FAOSTAT

من البيان رقم 07 يمكن القول بأن الجزائر حققت إكتفاءً ذاتيا سوى بالنسبة لمنتوج البصل، و هذا ليس فقط بالنسبة لسنة 2011 بل منذ 2006 ، و بالرغم من هذا لا نجد هناك صادرات من هذا المنتوج إلى الخارج.

حيث تشير الإحصائيات إلى أنه قد بلغت الكميات التالفة بـ 57 ألف طن سنة 2011 و التي كان من الممكن تخزينها في ظروف جيدة و تصديرها إلى الخارج.
كما تقترب الجزائر من تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة للمنتجات التالية: الخضر الأخرى ،البطاطا، و الطماطم ، فقد كانت نسب الانتاج إلى المتاح على التوالي: 98.26% ، 97.06% ، و 81.78% . و بالنسبة للخضر الأخرى فلو أخذنا بعين الإعتبار الكميات التالفة حسب معطيات الميزان السلعي الغذائي، لتم تحقيق إكتفاءً ذاتيا يُقدر بـ 107.76 % و عليه يمكن تصدير الفائض، و هذه الملاحظة يمكن تسجيلها أيضا لمنتوج البطاطا ، إلا أنه لا يمكن تجنب الاستيراد كليا من هذه المادة ما دامت الجزائر تستورد دوما بذور البطاطا، و في نفس السياق فإن إنتاج البطاطا قفز من 2.181 مليون طن سنة 2006 إلى 3.862 مليون طن سنة 2011 أي تضاعف الانتاج بمقدار 1.77 و هذا ما يدل على نجاعة الاصلاحات الزراعية و نجاحها ، و على رأسها سياسة التجديد الزراعي و الريفي (2009-2012) حيث من خلالها تم تحقيق معدل عام للنمو الزراعي قُدر بـ 13.8 % و هو أكبر من الهدف الذي حُدد بـ 8.3 %15.
أما في مجال الحبوب الجافة، فتعتمد الجزائر على أكثر من 50% من الاستيراد لتحقيق أمنها الغذائي خاصة و ما تشهده أسعار هذه المواد من ارتفاعات في الفترة الأخيرة.

البيان رقم 07: نسبة الإنتاج والإستيراد إلى المتاح للخضار خلال الفترة لسنة 2011 (%)

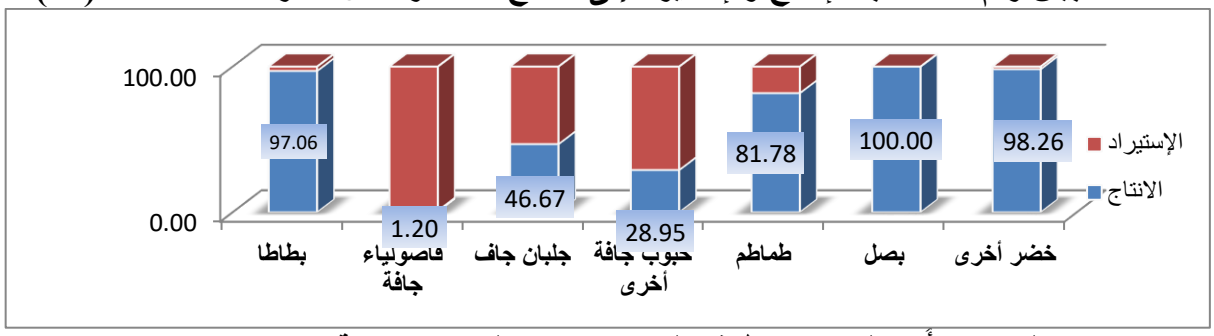

المصدر: أعد البيان من طرف الباحث استنادا إلى بيانات موقع FAOSTAT

بالنسبة للفواكه (بيان رقم 08) فقد حققت الجزائر إكتفاءً ذاتيا في منتوج التمر بل قامت بتصدير الفائض منه، بحيث يتميز هذا الاكتفاء باستقرار لعدة سنوات، و بنمو مستمر و إن كان ضئيل ما بين 2006 و 2011. أما بالنسبة للتفاح و الحمضيات و الفواكه الأخرى[16] و العنب فالجزائر تقترب من تحقيق الاكتفاء الذاتي فيها، مادام أن إنتاجها يغطي ما بين 75 و 97 % من المتاح. حيث و أنه بالنسبة لكل من الفواكه الأخرى و الحمضيات إذا ما اخذنا بعين الاعتبار الكميات التالفة من الميزان الغذائي لسنة 2011 نجد أن الجزائر قد سدت كل احتياجاتها منها بل بوجود فائض قدره: 2.87 %، و 0.85% على التوالي لكل من الحمضيات و الفواكه الأخرى و التي كان من الممكن تصديرها قبل تلفها.

البيان رقم 08 : نسبة الإنتاج والإستيراد إلى المتاح للفواكه لسنة 2011 (%)

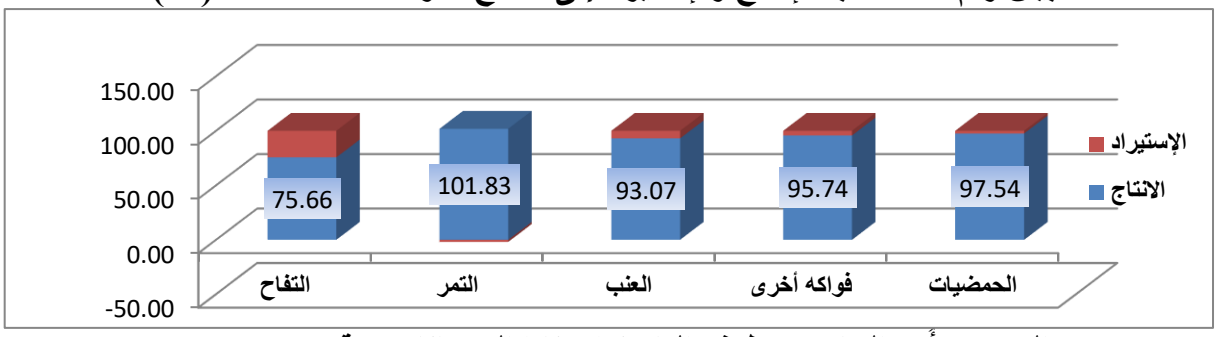

المصدر: أعد البيان من طرف الباحث استنادا إلى بيانات موقع FAOSTAT

[15] fao.org/OSD/CPF/Countries/Algeria/ALG_CPF_2013-2016.**doc.**

[16] نذّكِر مرة أخرى أن هذا عدا الموز و الأناناس.

تبعا للبيان رقم 09 فإن الجزائر حققت اكتفاءً ذاتيا بالنسبة للنباتات الزيتية المتأتية خصوصا من الزيتون الذي عرفت زراعته انتعاشا في السنوات الأخيرة ، أما النباتات الزيتية التي يتم استيرادها فهي أغلبها نباتات لا يتم زراعتها بمساحات كبيرة في الجزائر مثل الفول السوداني، السمسم ، دوار الشمس...
و بالنسبة لباقي المنتجات و هي السكر المنبهات (قهوة، شاي) ، الزيوت النباتية، فالجزائر تعتمد على استيرادها بنسب مرتفعة جدا تبلغ لدى البعض منها 100% لسد حاجياتها.

البيان رقم 09 : نسبة الإنتاج والإستيراد إلى المتاح لبعض المحاصيل الصناعية لسنة 2011 (%)

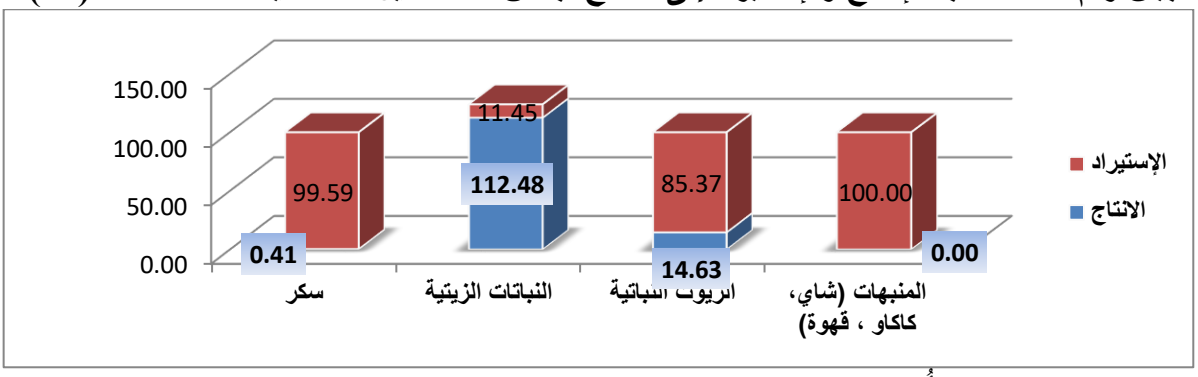

المصدر: أُعد البيان من طرف الباحث استنادا إلى بيانات موقع FAOSTAT

حققت الجزائر إكتفاءً غذائيا ذاتيا مستمرا منذ 2006 بالنسبة للحوم الأخرى و إكتفاءً غذائيا ذاتيا في سنة 2011 فقط بالنسبة لمنتوج البيض، حيث بالنظر إلى الكميات التالفة من هذه المادة في 2011 كان يُمكن تصدير ما قيمته 3.10% من المتاح الفعلي .
اقتربت الجزائر في نفس السنة من تحقيق إكتفاءً ذاتيا في منتوجي لحوم الطيور و اللحوم الحمراء، و هذا بعدما كانت نسبة الانتاج إلى المتاح لهما على التوالي: 98.92% ، و 86.62%، كما تجذر الإشارة إلى أن الجزائر حققت إكتفاءً ذاتيا بالنسبة للحوم الطيور في سنة 2010 إلا أنها لم تستطع الحفاظ عليه في 2011.
و فيما يخص الأسماك فالجزائر تعتمد على أكثر من 30% من الواردات لتغطية حاجياتها، حيث الملاحظ بالنسبة لهذا المنتوج، انخفاض الانتاج فيه ما بين 2006 و2011 بمعدل يقترب من 30%.
أما فيما يخص الحليب فبالرغم من أنه يشكل مصدرا أساسيا للمستهلك الجزائري ، فإن الجزائر لم تتمكن من تغطيته سوى بنسبة 48.96% من إنتاجها في سنة 2011 ، حيث تم تسجيل نسبة أحسن منها قليلا سنة 2010 قدرت بـ 52.13%.
أما فيما يتعلق بالدهون الحيوانية (الزبدةو غيرها) فلم تتمكن الجزائر أن تحقق فيها إكتفاءً غذائيا ذاتيا منذ 2006 و إلى غاية 2011 حيث تم تسجيل أحسن معدل لتغطية المتاح عن طريق الانتاج سنة 2008 قُدر بـ 37.5% لينخفض فيما بعد إلى 31.25% سنة 2010 ثم ليرتفع مجددا إلى 35.14% سنة 2011.

البيان رقم10 : تطور نسبة الإنتاج والإستيراد إلى المتاح للمنتجات الحيوانية لسنة 2011 (%)

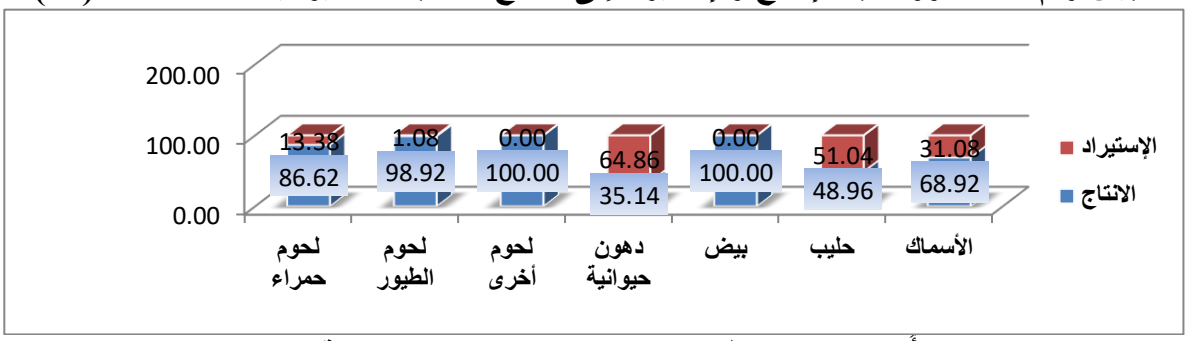

المصدر: أعد البيان من طرف الباحث استنادا إلى بيانات موقع FAOSTAT

إن دراسة الاكتفاء الذاتي في الجزائر لخصت مدى مساهمة الإنتاج الغذائي الجزائري في المتاح، لكن كما نعلم أن الأمن الغذائي لا يرتبط فقط بوفرة الغذاء، و إنما باحتياجات الفرد و بقدرته الاقتصادية.

3° شهدت كمية الطاقة المتاحة يوميا للفرد الجزائري، تطورا ملحوظا في الفترة الأخيرة ، لكن بالرغم من هذا لم تقدر الجزائر بلوغ تلك التي تحققها الدول المتطورة ، لا بل حتى تلك التي تحققها دول الجوار. كما تبقى المصادر الحيوانية دوما مصدرا ضئيلا لكمية هذه الطاقة مقارنة مع المصادر النباتية.

يكشف الجدول رقم01، تطور كمية الطاقة، التي يحصل عليها الفرد يوميا، في بعض الدول العربية و بعض الدول المتطورة .

الجدول رقم 01: تطور كمية الطاقة المتاح لكل فرد خلال الفترة 1996-2011 (حريرة /للفرد /يوميا)

	1996	2001	2006	2011
الجزائر	2784	2886	3047	3220
المغرب	3089	3117	3271	3334
تونس	3201	3258	3275	3362
مصر	3332	3409	3388	3557
إيطاليا	3558	3674	3610	3539
فرنسا	3519	3640	3513	3524

المصدر: أُعد الجدول من طرف الباحث استنادا إلى بيانات موقع FAOSTAT

تبين المعطيات في الجدول أعلاه أن مستوى الطاقة التي يحصل عليها الفرد الجزائري تفوق المتوسط العالمي للسعرات الحرارية اليومية و هي في تطور مستمر من سنة إلى أخرى حيث سجلت نمو قدره 15.66% ما بين 1996 و 2011 ، و مع هذا يبقى مستوى الجزائر منخفضا ، في هذا المجال، مقارنة مع الدول المتقدمة كفرنسا و إيطاليا ، بل يبقى المستوى منخفضا حتى مع الدول العربية المجاورة كالمغرب و تونس و مصر.

كما أن تحليل الطاقة من حيث المصادر – نباتية / حيوانية –(الجدول رقم 02) ، يبين أن حصة الطاقة المتأتية من المصادر الحيوانية في تأمين الطاقة تضاعفت بمقدار 1.22 ما بين 2007 و 2011 إلا أنه ثمة نقص كبير، من ناحية هذا المصدر في تأمين الطاقة ، البروتينات و الدهون للفرد الجزائري، مقارنة مع دولٍ أخرى.

الجدول02 : تطور العناصر التي يتحصل عليها الفرد الجزائري يوميا (طاقة :حريرة/يوميا، بروتين ودهون :غرام/يوميا)

	2007			2008			2010			2011		
	طاقة	بروتين	دهون	طاقة	بروتين	دهون	طاقة	بروتين	دهون	طاقة	بروتين	دهون
الإجمالي	3048	83.5	67.2	3110	86.5	65.4	3139	86	68.8	3220	90.4	75.7
المصادر النباتية	2724	62.1	48.2	2766	63.8	45.4	2791	63.5	48.3	2824	65	52.5
المصادر الحيوانية	324	21.3	19.1	344	22.8	20	348	22.6	20.5	396	25.4	23.1

المصدر: أُعد الجدول من طرف الباحث استنادا إلى بيانات موقع FAOSTAT

4° سجل الناتج المحلي الخام للفرد الجزائري ارتفاعا مشهودا خلال الفترة 2009-2013 ، و هذا من شأنه أن يحسن القدرة الشرائية للفرد الجزائري عامة و يعزز أمنه الغذائي خاصة . كما شهد الناتج الخاص بالفرد الجزائري تحسنا مقارنة بدول الجوار، لكن يبقي بعيدا كل البعد عن ذاك المحقق في الدول المتطورة.

تبين معطيات الجدول رقم 03 أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام في الجزائر هو في ارتفاع مستمر ما بين 2009 و 2013 حيث تضاعف بمقدار 1.42خلال هذه الفترة و هو ما يعكس نوعا ما ارتفاع القدرة الشرائية بالنسبة للفرد الجزائري، إذ أن هذا الأخير أصبح له ناتج يفوق ذلك الذي يتحصل عليه الفرد في الدول العربية المشار إليها في الجدول ، ففي سنة 2013 على سبيل المثال ،تجاوز الناتج المحلي الخام للفرد في الجزائر بمعدل : 23.83%، 72.43% ، 61.76% على التوالي ،بالنسبة لذلك المحقق في كل من : تونس، مصر ، المغرب ، لكن مع هذا فإن الناتج الداخلي الخام للفرد يبقى منخفض جدا مقارنة مع تحققه الدول المتقدمة ، كإيطاليا و فرنسا حيث مثّل ناتجها المحلي الخام للفرد أكثر من 6 أضعاف ذلك المحقق بالنسبة للفرد في الجزائر في سنة 2013.

الجدول رقم 03: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال الفترة 1996-2011 (دولار أمريكي)

	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	3 771	4 350	5 272	5 310	5 361
المغرب	2 861	2 823	3 044	2 902	3 109
تونس	4 163	4 176	4 305	4 197	4 329
مصر	2 462	2 804	2 973	3 256	3 314
فرنسا	40 488	39 448	42 578	39 759	41 421
إيطاليا	35 724	34 673	36 988	33 814	34 619

المصدر: أُعد الجدول من طرف الباحث استنادا إلى بيانات من موقع البنك العالمي

بما أن هذا المؤشر-الناتج المحلي الخام للفرد- يعبر عن قيمة متوسطة، فمن جهة فإنه لا يراعي الفروق، بين مختلف الفئات الاجتماعية (الإطارات ، الموظفين البسطاء، التجار...)، من حيث حصتها في الدخل الوطني، و بالتالي تتكافئ القوة الشرائية للطبقات الفقيرة و الغنية على حد سواء، أي أن الأمن الغذائي يتساوى لدى الجميع و هذا غير ممكن، ومن جهة أخرى و كما هو معلوم فإن توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع في أي بلد كان، لا يتم بالتساوي تماما ، و هو ما يوضحه معامل جيني[17] لقياس عدالة توزيع الدخل ، ففي هذا الشأن تشير المعطيات أن الجزائر لديها معامل قدره 36.90% و هو معامل أدنى من دول الجوار (تونس و المغرب)[18]، و في نفس السياق أيضا، تشير دراسة إحصائية لسنة 1995[19] أن النسبة الإجمالية لعدد السكان الذين يتجاوزون خط الفقر الوطني تمثل حوالي 22.6 % من عدد السكان ، و قد قدرت هذه النسبة في المدن بـ14.7 %من عدد سكان المدن و قدرت في الأرياف بنسبة 30.3 % من عدد سكان الأرياف.

5° تغير هيكل النفقات السنوية للأسر الجزائرية بين 2000 و 2011 و انخفاض نفقات المواد الغذائية و المشروبات غير الكحولية، بنسبة 2.8% و هذا من شأنه أن يقلل من درجة الأمن الغذائي لدى الفرد الجزائري.

إن ارتفاع الدخل لدى الأفراد لا يعكس بالضرورة وجود أمن غذائي ، و لكن لابد من معرفة كيف يتم توزيع هذا الدخل لتلبية مختلف احتياجات الاسرة، بمعنى آخر تحديد حصة ما تنفقه الأسر على الاحتياجات الغذائية مقارنة مع بقية النفقات.

إن تحليل بنية استهلاك الأسر تشير إلى وجود تغيرات هامة في مقادير الحصص الأساسية و هذا كما يوضحه الجدول رقم 04 .

الجدول رقم 04: تطور نسبة النفقات السنوية العامة للأسر في الجزائر بين 2000 و2011 (%)

---

[17] **معامل جيني**(نسبة للعالم كورادو جيني) من المقاييس الهامة والأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل القومي، تعتمد فكرته على منحني لورنز، حيث أن معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد، فعندما يكون يساوي الصفر عندها يكون توزيع الدخل متساويا لجميع أفراد المجتمع (التوزيع الأمثل للدخل)، بينما عندما يكون معامل جيني مساويا للواحد عندها يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله، أي أنه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل.

[18] A . BOUYACOUB Le paradoxe de la consommation inégalitaire en Algérie, in El Watan le 17 - 09 - 2009

[19] http://www.africaneconomicoutlook.org/fr/statistiques/tableau-14-indicateurs-de-pauvrete-et-de-distribution-du-revenu

مجموعات المواد	حصة الانفاق في 2000 (%)	حصة الانفاق في 2011 (%)
المواد الغذائية و المشروبات غير الكحولية	44.6	41.8
الملابس و الأحذية	8.6	8.1
السكن و أعبائه	13.5	20.4
الأثاث و المفروشات	3.4	2.7
الصحة و نظافة الجسم	6.2	4.8
النقل و الاتصالات	9.4	12.0
التعليم، الثقافة و الترفيه	3.9	3.2
مواد مختلفة و نفقات أخرى	10.4	7.0
المجموع	100	100

المصدر: موقع الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

فنلاحظ أن نفقات السكن و التكاليف تمثل 20.4% من إجمالي ما أنفقته الأسر في 2011 ، في حين أنها كانت تمثل سوى 13.5% في 2000 و هذا راجع إلى ارتفاع أسعار كراء المساكن، كما انخفض الانفاق المتعلق بالمواد المختلفة و النفقات الأخرى بـ 3.4% خلال الفترة 2000-2011 . و الملاحظ أيضا هو زيادة حجم الإنفاق في مجال النقل و الصحة ب 2.6% خلال نفس الفترة و هذا راجع إلى نمو و تطور تكنولوجيا الاتصالات و هو ما يدفع بالفرد إلى زيادة إنفاقه في هذا المجال.

و فيما يخص الإنفاق الخاص بالملابس و الأحذية ، الأثاث و الأغراض المنزلية، الصحة و النظافة ، التعليم و الثقافة و الترفيه فقد شهدت انخفاضا ضئيلا تغير بين 1.4 % و 0.5 %.

أما بالنسبة للغذاء و المشروبات فإنه يأخذ أكبر حصة من الأنفاق الإجمالي للأسرة الجزائرية و التي تقلصت حصته بمقدار 2.8% في الفترة 2000-2011 حيث مرت من 44.6% إلى 41.8% .

6° تعتبر الحبوب، الخضر الطازجة، اللحوم و الحليب ، أهم المواد التي يتم الإنفاق عليها من قبل الأسر الجزائرية .

تبعا للجدول رقم 05 الموضح أسفله فإن نفقات الغذاء و المشروبات للأسر الجزائرية تتميز بما يلي:

- تأخذ اللحوم بمختلف أنواعها أكبر حصة و التي تقدر بـ 21.59% ، تليها بعد ذلك الحبوب و منتجاتها و هذا بنسبة 17.46% ،ثم تأتي الخضر في المرتبة الثالثة من حيث الإنفاق و هذا بـمعدل 16.71% من إجمالي إنفاق الأسر.

الجدول رقم 05: توزيع النفقات السنوية لمجموعة الأغذية و المشروبات غير الكحولية للأسر في الجزائر - سنة2011 (%)

المواد	(%)	المواد	(%)
منتجات الحبوب	17,46	خضر جافة	1,97
لحم الخروف	10,30	خضر مصبرة	1,36
لحم البقر	2,77	فواكه طازجة	5,07
لحوم أخرى	0,22	فواكه جافة	1,93
لحوم الطيور، الأرانب...	8,31	سكر و المنتجات المسكرة	4,00
الأسماك	1,41	قهوة، شاي، النقيع	3,26
حليب و منتجات الحليب	8,43	مشروبات غير كحولية	3,73
زيوت و دهون	7,12	توابل، ملح	1,68
خضر طازجة	13,38	نفقات غذائية أخرى	7,61
المجموع			**100**

المصدر: أُعد الجدول من طرف الباحث استنادا إلى بيانات موقع الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

كما تخصص الأسر الجزائرية ما قدره 8.43% من نفقاتها للحليب و منتجاته ، و ما قدره 61.7% للنفقات الغذائية الأخرى أما بالنسبة للفواكه الطازجة و الجافة فتقدر نفقاتها بـ 7% .

و فيما يخص السكر ، المنبهات(القهوة، الشاي) ، المشروبات غير الكحولية و التوابل، فنفقاتها تتراوح ما بين 1.68 % و 4 % . إلا أن الغريب في الأمر هو تدني ما تنفقه الأسر على الأسماك باعتبارها غذاء يُوفر قدر كبير من البروتينات ، فقد قُدرت نسبة الإنفاق عليه فقط بـ 1.41 %، كما لا يخفى على الجميع بأن الجزائر تمتد على شريط ساحلي طويل يطل على البحر المتوسط و يزخر بثروة سمكية هائلة، إلا أن أسعار السمك عرفت ارتفاعات في الفترة الأخيرة و هو ما دفع الفرد الجزائري لتعويضها بمصادر أخرى.

7° تأثرت القدرة الشرائية للمواد الغذائية سلبا ، و هذا نتيجة الارتفاع المتواصل للمؤشر العام لأسعار الاستهلاك من جهة و بالارتفاع المستمر لمؤشر استهلاك الأغذية و المشروبات غير الكحولية من جهة أخرى.

إن تحديد القدرة الشرائية لا يتحدد فقط بالدخول و إنما يأخذ بعين الاعتبار مدى استقرار المستوى العام للأسعار و كذا مستوى أسعار المواد الغذائية و من اجل هذا سوف نتطرق لتطور مؤشر أسعار الاستهلاك[20] في الجزائر لمعرفة اثرها على الامن الغذائي للفرد الجزائري.

البيان رقم 11 : تطور مؤشر أسعار الاستهلاكو مؤشر إستهلاك الاغذية و المشروبات غير الكحولية خلال الفترة 2001-2011 (%)

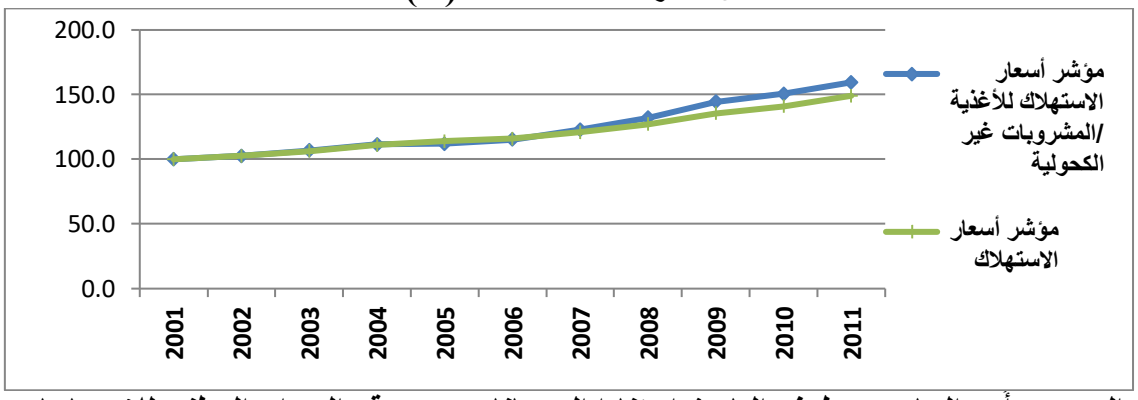

المصدر: أعد البيان من طرف الباحث استنادا إلى بيانات من موقع الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

حسب البيان رقم 11 فإن مستوى الأسعار العام هو في تغير موجب منذ بداية الفترة المدروسة أي منذ سنة 2001 إلى غاية 2011 حيث شهد أدنى نسبة تغير في سنة 2006 و قدرت بـ 1.8 % كما عرف أقصى نسبة تغير سنة 2009 و 2011 أين بلغت على التوالي 6.5% و 5.7% .

خلال نفس الفترة شهد مؤشر أسعار الاستهلاك الخاص بالأغذية و المشروبات غير الكحولية هو الآخر ارتفاعا محسوسا، فمن البيان نجد أن المنحنيين يبدوان متطابقان أي أن معدل التغير لكلا المؤشرين كان تقريبا متساويا و هذا إلى غاية 2007 ، لكن في الفترة ما بين 2007-2009 أصبح مؤشر أسعار الأغذية و المشروبات غير الكحولية ، يرتفع بنسب تتجاوز بكثير تلك التي يرتفع بها مؤشر العام لأسعار الإستهلاك فعلى سبيل المثال في سنة 2008 كان التغير في قيمة مؤشر العام للاستهلاك حوالي 5.1 % في حين كانت نسبة التغير بالنسبة لمؤشر إستهلاك الأغذية و المشروبات غير الكحولية تقدر بـ 7.5% لكن بعد سنة 2009 عاد المنحنيين ليتغيرا بنفس الميل.

هذا و إن دل على شيء، فإنه يدل على أن أسعار جميع المواد أصبحت في إرتفاع مستمر إلى غاية 2007، ثم بقيت أسعار جميع المواد فيزيادة مستمرة لكن هذه الزيادة كانت شديدة بالنسبة للمواد الغذائية

---

[20] يرصد هذا المؤشر لتغير في أسعار التجزئة في جميع أنحاء البلاد، مما يتيح إجراء تحليل مقارن لتطور الأسعار في الوطن.

إلى غاية 2009 و هو ما أثر فعلا على القدرة الشرائية للفرد خاصة ذو الدخل المحدود و بالتالي أثر على حصة استهلاكه من الغذاء و بالتالي قد زعزعة أمنه الغذائي.

التوصيات

على ضوء ما سبق يمكن تقديم التوصيات التالية:

01/ تحديد الطلب الفعلي للاستهلاك من المواد الغذائية من خلال إستعمال أدوات التنبؤ و هذا لتجنب الفائض من المتاح و من جهة أخرى تحسين طرق التخزين لتجنب تلف المنتجات .

02/ التركيز على تحقيق الإكتفاء الذاتي بالنسبة للمنتجات التي لدى الجزائر نسب معتبرة في تغطية المتاح منها عن طريق الانتاج ، و العمل على إنشاء شراكات للإنتاج في الخارج أو عقود شراء طويلة الأجل بالنسبة للمنتجات التي لا يمكن زراعتها في الجزائر أو زراعتها مكلفة جدا، ما دام لا يمكن الاستغناء عنها و أن الأسعار العالمية هي في ارتفاع مستمر.

03/ تحسين واقع كمية الطاقة الموفرة للفرد الجزائر من خلال توفير الأغذية الصحية و التي تنتج طاقة أكبر و كذا تفعيل الاستغلال الأمثل، للموارد الزراعية المتاحة، في تنمية الثروة الحيوانية ، و تنشيط الصيد البحري.

04/ تقسيم الناتج الداخلي الخام بعدالة بين الأفراد أي بمعنى آخر تخفيض معامل جيني إلى أدنى مما هو عليه، و القضاء على الفقر و هذا لتحسين القدرة الشرائية لدى الجميع.

05/ المحافظة على استقرار المستوى العام لأسعار مختلف المواد و مستوى أسعار المواد الغذائية كون أن ارتفاعها يهز الأمن الغذائي للفرد الجزائري.

الخاتمة :

على مستوى الدولة يمكن القول بأن الجزائر تتمتع بأمن غذائي، و هذا ما لاحظناه من خلال دراسة تطور المتاح من مختلف الأغذية، أين تم تغطيته في جل السنوات الأخيرة، بنسب تفوق الـ55- %عن طريق الانتاج المحلي، ليتم تأمين الفارق عن طريق الإستيراد من الأسواق الدولية. وقد أدى هذا التطور في المتاح إلى تحسن الوضع الغذائي لدى الفرد الجزائري و يبرز هذا جليا من خلال الزيادة المتواصلة ، في كمية الطاقة التي يتحصل عليها يوميا.

إلا أنه و مثلما رأينا في المحور الأول فإن الأمن الغذائي لا يقتصر فقط على توفير الغذاء، و إنما له علاقة بالعناصر الإقتصادية، فقد أثبتت مختلف المعطيات أن الأسر الجزائرية تخصص أكثر من 40% من نفقاتها على الأغذية و المشروبات غير الكحولية ، و هي نسبة معتبرة، كما أن نصيب الفرد الجزائري من الناتج الداخلي الخام هو في نمو مستمر، و الذي من شأنه أن يعزز أمنه الغذائي، إلا أن أسعار المواد عامة و المواد الغذائية خاصة لم تستقر عند مستوى معين بل هي في ارتفاع متواصل عبر الزمن و هو ما يضعف القدرة الشرائية للفرد الجزائري و بالتالي يؤدي إلى زعزعة أمنه الغذائي.

قائمة المراجع:

- المراجع باللغة العربية:

01- "مسح للمفاهيم والمقاربات " (تقرير المدير العام، منظمة الأغذية والزراعة - الفاو، لجنة الأمن الغذائي العالمي، الدورة الثامنة، روما، إيطاليا، 2003 ، ص 13-20).

02- سميرة الزغبي، أوضاع الأمن الغذائي في سورية،(المركز الوطني للسياسات الزراعية، ورقة عمل رقم 17،2006)

03- مندر خدام، الأمن الغذائي السوري، الهيئة العمة السورية للكتاب، دمشق، 2010 ،

- المراجع باللغة الفرنسية

01- ABDOUCHE,. F Les Céréales et la sécurité alimentaire en Algérie, les éditions el Hikma, Alger, 2000.

02- BOUYACOUB. A Le paradoxe de la consommation inégalitaire en Algérie, in El Watan le 17 - 09 - 2009

03- COURADE. G , Le risque de l'insécurité alimentaire : de l'imprudence écologique au démantèlement de l'Etat providence, Module 1-2-4 : agriculture, CIDEP, 1994-1995.
04- COURADE. G, Pèlerinage aux sources : concepts et analyse de la question agro-alimentaire dans le système des Nations Unies, Module 1-2-4 : agriculture, CIDEP, 1994-1995.
05- MINPAT/SIDA, Les populations à haut risque alimentaire, juin-juillet, .
06- MINVIELLE J.P Maîtrise de la sécurité alimentaire : le défi de la complexité, ORSTOM, Paris, Actualité n° 44, 1994.
07- UNICEF, Analyse de la situation des femmes et des enfants, 1993.

- المواقع الإلكترونية:

01- www.fao.org/OSD/CPF/Countries/Algeria/ALG_CPF_2013-2016.doc**.**
02- www.africaneconomicoutlook.org/fr/statistiques/tableau-14-indicateurs-de-pauvrete-et-de-distribution-du-revenu
03- Site FAOSTAT